وقفات على الخلاصة الألفية لابن مالك (الكلمة وأقسامها) أنموذجاً

م. د. غزوان حميد عبد/ جامعة الكوفة- كلية الفقه
ghazwanh.alshamkhawee@uokufa.edu.iq

تاريخ الاستلام: 5/ 8/ 2025
تاريخ القبول: 5/ 9/ 2025
تاريخ النشر: 1/ 10/ 2025

الكلمات المفتاحية:
ابن مالك- الالفية- الخلاصة - الكلمة- وقفات
DOI: https://doi.org/10.57026/mjhr.v5i2.105

ملخص البحث:

البحث هو تدبر في تعريفات الكلمة وأقسامها وما يدور حولها في كتاب (الخلاصة الألفية) في النحو لمحمد بن عبد الله بن مالك الطائي (ت 672هـ) هذا وقد عمد الباحث إلى مراجعة كتب النحاة والتركيز على نسبة الأقوال الى أصحابها، ككتاب (مغني اللبيب عن كتب الأعاريب) لابن هشام الأنصاري (ت 761هـ) وكتاب (منهج السالك إلى الفية ابن مالك) لأبي الحسن الأشموني (ت 929هـ) مع ملاحظة حاشية الصبان لأبي العُرفان محمد بن علي الصبان (ت 1206هـ) كما أشار الباحث إلى الأهم فيما ينفع في بناء القاعدة النحوية وتأصيلها للوصول الى فهمٍ عميق للكتاب والسنة وقد اشتمل هذا البحث على محاولات تحقيقية جديدة في أبواب النحو عامة ونسألها تعالى القبول في إنجاح المقصد.

وقفات على الخلاصة الألفية لابن مالك (الكلمة وأقسامها) أنموذجاً

م. د. غزوان حميد عبد/ جامعة الكوفة- كلية الفقه
ghazwanh.alshamkhawee@uokufa.edu.iq

Reflections on Ibn Malik's Al-Mufradat (The Word and Its Divisions) as a Model

M. D. Ghazwan Hamid Abdul
University of Kufa / Faculty of Fiqh

Received: 2025 /8/5
Accepted:2025/9/5
Published:2025/10/1
Keywords:
Ibn Malik – Al-Alfiyah – Al-Khalasah – Al-Kalam – Waqf

Abstract

Praise be to Allah for His blessings, and prayers be upon the most noble Muhammad and his pure and immaculate family. To proceed: this study is a reflection on the definitions of the word, its categories, and related issues in the book Al-Khulasah al-Alfiyyah in grammar by Muhammad ibn Abd Allah ibn Malik al-Tai (d. 672 AH). The researcher has reviewed the works of grammarians, with a focus on attributing statements to their original authors, such as Mughni al-Labib an Kutub al-Aarib by Ibn Hisham al-Ansari (d. 761 AH), and Manhaj al-Salik ila Alfiyyat Ibn Malik by Abu al-Hasan al-Ashmuni (d. 929 AH), along with the commentary of al-Sabban, Abu al-Urfan Muḥammad ibn Ali al-Sabban (d. 1206 AH). The researcher has also highlighted what is most beneficial in constructing and establishing grammatical rules in order to attain a deeper understanding of the Qur'an and Sunnah. This research further includes new critical attempts in various chapters of grammar, and we ask Allah, the Exalted, for acceptance and success in achieving its purpose .

الوقفة الأولى: لم يعرّف المصنف أقسام الكلمة (الاسم والفعل والحرف) ولم يبين حقيقتها، ولتوضيح ذلك نقول: للذهن البشري نظام إلهي معين لحفظ الأفعال والمعلومات ونقلها، وكيف يتصرف هذا الذهن بالصور الذهنية (المعاني)، حيث يقوم بربطها ربطاً خاصاً يحكي عن الواقع، فكلمة (انسان) لا يتحقق معناها في الذهن إلا بربطها بمفردة ثانية حتى يصح السكوت على هذا الكلام، كأن تقول: (الانسانُ عالمٌ)، وعليه فلا بدَّ من معاني وروابط بين هذه المعاني لكي يتقرر بذلك العلم.

وهذا الربط بين هذه المعاني يرجع الى إضافة معنى آخر الى تلك المعاني، ففي قولنا (ضربنا زيداً بالسوط) أضفنا معنى (آلية الضرب) الى معنى (السوط) بسبب دخول حرف الـ (باء) الدال على هذا المعنى الرابط بين معنى الضرب ومعنى السوط، فصار (السوط) آلةً للضرب.

وهذا الربط الأخير يتحقق في ضوء أمرين دقيقين:

الأول: التركيب الخاص بين الألفاظ كما هو الحال في التركيب الإضافي في قولك: (علمُ زيدٍ)، والتركيب الاسنادي في قولك: (زيدٌ عالمٌ)، والتركيب النعتي في قولك: (زيدٌ العالمُ)، وغيرها من التراكيب فلو لاحظنا هذه التراكيب نجد أن التركيب الخاص هو الذي دلَّ على الربط وليس هناك ثمة لفظ يدل عليه.

ثانياً: هناك لفظٌ دال على الربط الخاص كما هو الحال في (الربط الظرفي) بـ (في) والربط الاضرابي بـ (بل) والربط التوكيدي بـ (إنَّ) على اختلاف أنواع الربط المتوفرة.

فإذا اتضح ذلك نقول: ان هناك نوعين من المعاني، معنى يطرأ على غيره، ومعنى لا يطرأ ولا يعرض على غيره، فالمثال المتقدم مشتملٌ على المعنيين فالآلية المدلول عليها بالباء معنىً عارض وأما الانسان فهو معنى مستقر غير عارض.

ولا يخفى أن هذين القسمين يختلفان بحسب طبيعتهما؛ إذ لا يتحول المعنى العارض الى غير عارض وكذلك العكس ولا يفوتني أن أذكر ان الربط الذي يكون صالحاً للحكاية عن الواقع لهُ شكلان[1]، الأول: ربط بين معنيين ربطاً اتحادياً، أي: وحدة المعنيين في الواقع، كما في قولك:

(زيدٌ عالمٌ) أو (هذا محمدٌ) ففي ذلك يكون الربط بين المعنيين موحداً؛ إذ يكون الأول هو الثاني والثاني هو الأول وهذا يحصل بالنسبة للجملة الاسمية ويكون ربطاً اسنادياً.

الثاني: ربط تكون الغاية منه اثبات حدوث شيء لشيء، كما لو قلت: (جاءَ زيدٌ) أو (يضربُ خالدٌ) وهذا يدل على أن أحد المعنيين حادث عن الآخر، فالمجيء حادث عن زيد حدوثاً تحققياً، والثاني يكون الضرب حادثاً عن خالد بالحدوث الاستمراري بحسب مدلول هيئة الماضي والمضارع، وهذا الربط يتضح بالجملة الفعلية ويمكن تسميته بـ (الإسناد الحدوثي).

فإذا اتضحت هذه الأمور يمكن القول: ان الاسم لا يمكن تقييده بالإسناد الحدوثي؛ لأنهُ معنىً مستقلٌ في نفسهِ، والفعل وإن كان دالاً على معنى في نفسه أيضاً كالإسم لكنهُ يتقيد بالإسناد الحدوثي، وأنَّ الحرف فمعناه في غيره.

ويبدو للباحث أنَّ الصحيح في بيان الفرق بين الأقسام الثلاثة هو هذا؛ فالأسماء لا تتقيد بالإسناد الحدوثي بينما الأفعال الماضية أو المضارعة فإنها تدلُ (بهيئتها) على الإسناد الحدوثي، أما أخذ الزمن في الفرق بينهما وجعلهُ هو الفارق فلا يمكن التعويل عليه بصورة عامة؛ لأنهُ قد ينفك عن الأفعال، بل انفكاكهُ عنها غير خفي كما هو الحال في موارد فعل الأمر، أو المضارع المقترن بلام الأمر أو المضارع المقترن بـ (لا الناهية)، فالفعل هنا لا يدل على الزمن أصلاً، بل يدلُ على البعث أو الزجر نحو المادة، وهذا الأمر واضح لمن تأمل في هيئات الأفعال[2].

الوقفة الثانية: قال المُصنف: (والكلمُ اسمُ جنسٍ)، اسم الجنس هو اللفظ الذي وُضِعَ للجنس ولم تلحظ فيه الأفراد ولذا يصح إطلاقهُ على الكثير والقليل والجمع والمفرد، فالماء مثلاً يُطلق على الكثير والقليل، وكذلك الانسان.

وقد ذكر بعضُ النحويين[3] إنَّ اسم الجنس على نوعين: إفرادي، وجمعي، والأول يطلق على الكثير والقليل، والثاني يُفرق بينهُ وبين واحدهِ بالتاء غالباً، فهو دال على الجمع بشرط ألّا يقترن بحرف يدل على الإفراد.

ويمكن أن يُقال: إن تقسيم اسم الجنس إلى إفرادِ وجمعِ غير مستوعب لكل الأقسام؛ فهناك من أسماء الأجناس لا إفرادية ولا جمعية كـ (أسد) و (فرس) و (انسان) وغيرها، وعليه يمكن إضافة

ما يُسمى (اسم الجنس الأحادي)، ويكون التقسيم ثلاثياً، فإسم الجنس في مرحلة الاستعمال تارةً ينصرف الى الأفراد وتارةً لا ينصرف، فإذا لم ينصرف الى الأفراد فهو الإفرادي، وإذا انصرف إليها فهو إما أن ينصرف الى واحد فهو الآحادي، وإذا انصرف إلى أفراد كثيرة فهو الجمعي[4].

الوقفة الثالثة: قال المصنف بالجر والتنوين والنداء وأل ومسندٌ للاسم تمييزٌ حصل.

يمكن أن يلاحظ على المصنف أنهُ لم يبين أقسام الكلمة الثلاثة من الاسم والفعل والحرف في ضوء علاماتٍ ذكرها في البيت المتقدم لكنهُ لم يثبت علامية هذه العلامات اولاً، حتى يمكن اعتمادها علامة، وإثبات العلامة يتم بأحد بيانين:

الأول: قيام الدليل النقلي على وجود تنافي بين العلامة لهذا القسم وبين مضمون القسمين الآخرين من أقسام الكلمة حتى يثبت الاختصاص بالقسم الثالث.

الثاني: كالبيان الأول لكنهُ عن طريق الدليل العقلي.

ويمكن أن يلاحظ على كلامه ثانياً بأنه جعل من نفس الجر علامة على الاسم، وكان الأولى به أن يجعل العلامة دخول حرف الجر أو التبعية أو الإضافة لأنهُ لا استحالة في جر الفعل (كسر آخرِه) فإنَّ الدليل في امتناع الجر هو السماع.

ويمكن توضيح ذلك في مورد الجر بالحرف: إنَّ حرف الجر يستحيل دخولهُ على الفعل؛ لأنَّ الغاية من حرف الجر هو ربط مفهوم بمفهوم ربطاً خاصاً تبعاً لحروف الجر المعروفة.

وهذا يأتي إذا كان كلا المفهومين مستقلاً؛ لأنهُ لا جدوى في ربط الرابط ولا للربط بالربط، وبالتالي لا يُعقل أن يكون أحد طرفي الربط رابطاً وحين يكون الحرف رابطاً والفعل مشتمل على معنى الرابط فلا يُعقل دخول حرف الجر على أيٍ منهما، وعلى ذلك يكون حرف الجر مختصاً بالأسماء، وعلامة من علاماته، وهكذا الحال في مورد الجر بالإضافة.

أما في مورد الجر بالتبعية فمفهوم التبعية ليس أمراً عقلياً لجواز تبعية الفعل للفعل بالعطف، ولا يلزم منهُ أي محذور، كما لو قولت: (يُعجبُني أن تلعبَ وتدرس)[5]، وفي البدل ﴿فَوَسْوَسَ إِلَيْهِ الشَّيْطَانُ قَالَ يَا آدَمُ هَلْ أَدُلُّكَ عَلَى شَجَرَةِ الْخُلْدِ وَمُلْكٍ لَا يَبْلَى 120﴾ [طه، 120]، وفي التوكيد اللفظي كما في قولك: (زيدٌ ومحمد يدرسان يدرسان).

هذا فيما يتعلق بعلامية الجر، وأما علامية التنوين فيمكن القول بأنَّ التنوين لا يدل على شيء إلا تنوين العِوَض، أما تنوين التمكين فلا يدلُ على شيء عندَ دخولهِ على المعارف وأما اذا دخل على النكرات فالدلالة على التنكير ليست منحصرةً بهِ كما هو الحال في جمع المذكر السالم والممنوع من الصرف والمثنى، فهذه الثلاثة تكون نكرات بمجرد فقد المعرِف وإن لم يوجد تنوين أصلاً. فالدلالة على التنكير تقتضيها اللفظة الفاقدة للتعريف في مقام الاستعمال.

أما تنوين التنكير والمقابلة فيمكن ارجاعهما الى تنوين التمكين[6]، بمعنى إنَّ جميع موارد تنوين التنكير المختصة بالممنوع من الصرف والمبني نجد أنَّ سبب المنع من الصرف هو التعريف لا سيما في تنوين المقابلة فهو يشابه تنوين التمكين من جميع الجهات.

فهو (تنوين المقابلة) حتى وإن كانَ داخلاً على الأعلام التي أصلها جمع مؤنث سالم[7]، فهذا صحيح يُبعدهُ من تنوين التمكين لكنهُ يبقى محتملاً أنَّ العرب تجاوزت بعض القواعد غير المضطردة، فالعرب تسامحت في منع هذه الأعلام من الصرف، وهذا يناسب كونهُ تنوين تمكين، وإلا فما هو الوجه في منع هذا التنوين عند العلمية (حال كونهِ علماً).

وعلى ذلك اتضح أن التنوين علامة سُماعية وليست عقلية لأنهُ بانتفاء تنوين التنكير والمقابلة لا توجد منافاة بين الفعل والحرف وبين التنوين، نعم السماع منع من دخول التنوين على الفعل والحرف.

وهنا فائدة في دلالة التنوين على عدم شبه الحرف والفعل، حيث ذُكر في كتاب المُغني[8]: ان التنوين يدل على عدم شبه الاسم بالحرف ليُبنى، وعلى عدم شبه الفعل بالاسم فيمنع من الصرف، لكن هذه الدلالة ليست وضعية؛ لأن الوضع فعلٌ عقلائي وهنا لا يوجد غرض عقلائي من وضع شيءٍ حتى يدل على معنى مع كونه داخلاً على ذات المعنى بلا وضع! فالتنوين لا يدل على معنى من المعاني بحسب الوضع وهو لا يشبه الحروف الدالة على معانٍ معينة بل هو ظاهرة لغوية عند العرب تارةً تظهر في موضع وتارةً تغيب وليس للتنوين أي دلالة لغوية عدا تنوين العِوَض.

م. د. غزوان حميد عبد/ جامعة الكوفة- كلية الفقه
ghazwanh.alshamkhawee@uokufa.edu.iq

أما النداء وأل والإسناد فهذه علائم عقلية؛ لأنهُ لا يُنادى ما هو متقوم بالإسناد الى الغير، ولا معنى أصلاً لنداء الرابط، بل الذي يُنادى هو الذات والشيء المُستقل بنفسه، وكذلك الاسناد إليه؛ فلا معنى لوقوع لما هو متقوم بالإسناد الى الغير مسنداً إليه، ولا معنى لوقوع الرابط مسنداً إليه.

وأما التعريف بـ (أل) فكذلك علامتهُ عقلية؛ إذ لا معنى لتعريف الرابط أو الفعل، هذا وقد ذهب المحقق البهبهاني إلى أنَّ (الاسناد والاسناد إليه) علامة من علامات الاسم دون الفعل والحرف؛ إذ لا معنى أن يقع الفعل والحرف مسنداً إليهما، ولا مسنداً[9].

علامات الفعل

الوقفة الرابعة: قال المصنف: فعل مضارع يلي لم كـ يشم وماضي الأفعال بالتا مِز وسم

بالنون فعل الأمر إن أمرٌ فُهِم

فيلاحظ هنا أن المصنف يتبنى تقسيم الكوفيين للأفعال؛ حيث قسموها على ثلاثة أقسام، بخلاف نحاة البصرة حيث جعلوه ثنائياً، ولعل مرجع الخلاف بينهما هو فعل الأمر هل هو معرب أم مبني؟ فالكوفيون قالوا: إنهُ مضارع معرب بلام الأمر المحذوفة، أما البصريون فقالوا بعدم صحة إعمال الحرف المحذوف وبالتالي قالوا ببنائه اعتماداً على القاعدة القائلة: إنَّ الأصل في الأفعال هو البناء، فهذا اقتضى أن يجعل فعل الأمر قسماً ثالثاً[10].

ويبدو للباحث أن التقسيم الثنائي هو الأولى، ولا ملزم لتقدير لام الأمر بل يمكن ادعاء ان المضارع دال على الطلب إذا دخلت اللام عليه، فإذا حُذف حرف المضارع انجزم حينئذ لأنه دال على الطلب، ولا محذور في ذلك أبداً.

والذي يرجح التقسيم الثنائي على الثلاثي هو أن الفعل ينقسم بلحاظ معناه، فإذا أفاد التحقق فهو الماضي وإن افاد الحدوث المستمر او الحدوث الحالي الشأني بنفسه فهو المضارع، وهذا يعني أن المضارع فيه قابلية لتغير معناه، فإن دخلتهُ (لم) أفاد النفي في الماضي، وإن دخلتهُ (لما) أفاد استمرار النفي الى زمان التكلم، وإن دخلتهُ (لام) أفاد البعث نحو المادة وإن دخلتهُ (لا الناهية) أفاد الزجر عنها، وهذا التغير في المعنى تبعاً لتغير المورد، لا يُنافي كونهُ مضارعاً فالتقسيم من

جهة المعنى هو الحاكم على غيرهِ في تحديد الأقسام، ولا يخفى أن مدلول صيغة الأمر من المداليل التي يقبلها المضارع فهذا يعني أن صيغة الأمر من صور المضارع.

واستشهد الكوفيون على ما ذكروه بدليلين:

الأول: الأمر نظير النهي، والثاني (النهي) مضارع فالأول (الأمر) مثلهُ.

الثاني: ان احكام الأمر واحكام المضارع المجزوم مطابقة تماماً.

الوقفة الخامسة: قال المصنف: فعل مضارع يلي لم كـ (يشم) يمكن القول: إنَّ العلامة (لم) على الفعل المضارع عقلية؛ لأنَّ مفاد (لم) هو النفي والقلب والجزم، ولا يخفى أن القلب لا يعقل في الماضي.

الوقفة السادسة: قال المصنف: (وماضي الأفعال بالتاء مز وسم):

هنا ان التاء الموجودة في الماضي والتاء الموجودة في المضارع من العلامات السُماعية؛ لأنهُ لا يوجد محذور او استحالة في تأنيث الفعل المضارع في آخره إذا اسند الى الفاعل المؤنث وإن كان غير صحيح من ناحية السماع ولا يوجد محذور في اسناده الى تاء الفاعل اذا كان الفاعل ضميراً مخاطباً لولا السماع.

وكذلك لا محذور عقلي في تأنيث الأسماء بالتاء الساكنة لا المتحركة، كما لا محذور في إضافة الأسماء الى تاء الفاعل، ودخول حرف الجر عليها، لأنَّ (تاء الفاعل) هي ضمير مخاطب او متكلم وهي بهذا الحال تقبل دخول الأسماء والحروف عليها لولا السماع.

الوقفة السابعة: قال المصنف: (وسم بالنون فعل الأمر ان امرٌ فهم):

هنا جاء بعلامة (نون التوكيد) ويمكن القول بأنها من العلامات العقلية لا السمعية فهي تدلُّ على أن مدخولها ليس بماضٍ؛ لأنَّ التوكيد اللفظي للفعل بالنون يفيد توكيد التحقق الاستقبالي لمدخوله، ولا يُعقل مثل هذه الإفادة في الماضي.

وينبغي الالتفات الى أن النون المذكورة في البيت أعلاه تشمل الخفيفة والثقيلة، وهي بهذا تدخل على الفعلين المضارع والأمر، كما لو قلت: (واللهِ لأجتهدنَّ) بالتخفيف والتشديد في المضارع، وتقول (اجتهدن يا محمد) بالتخفيف والتشديد كذلك.

م. د. غزوان حميد عبد/ جامعة الكوفة- كلية الفقه
ghazwanh.alshamkhawee@uokufa.edu.iq

أسماء الأفعال

الوقفة الثامنة: قال المصنف: (والأمرُ إن لم يكُ للنون محل فيه هو اسمٌ نحو صه وحيَهل):

ومعنى اسم الفعل هو أن هناك أسماء تنوب عن الفعل في العمل والمعنى والزمن، ولا تقبل علامته، ولا تدخل عليه عوامل تؤثر فيه[11]، ففي قولنا (آمين يا رب آمين يا رب) معناهُ استجب وهو فعل لكنهُ لا يقبل علامته، فلا يقبل العلامة الخاصة بفعل الأمر؛ لأن العرب لم تدخلها على (آمين) مطلقاً.

ولا يدخل عليه عامل يؤثر فيه الحركات بالرفع أو النصب أو الجر، واحترز بذلك عن المصدر النائب عن فعلهِ، بل كل المشتقات التي تعمل عمل فعلها، فإنها تتأثر بالعوامل الداخلة عليها، وبهذا تختلف عن أسماء الأفعال.

ويبدو للباحث أن تسمية اسم الفعل وكونهُ اسماً ممنوع بل في غاية المنع؛ وذلك بالنظر الى وضعها، فهي إن كانت موضوعة لتدخل على معنى الفعل فهي فعل لانطباق حد الفعل عليها وإن قيل إنها غير موضوعة ولكن طبق صوتها يفيد معنى الفعل فهي أصلاً ليست بكلمات وبالتالي لا نبحث عن اسميتها أو فعليتها.

والذي يؤيد ما ذهب إليه البحث إنَّ في ما أسموهُ بـ (إسم الفعل) دلالتهُ أقوى في أداء المعنى من الفعل نفسه وابلغ؛ فالفعل (افترقَ) مثلاً يفيد الإفتراق المجرد من دون النظر الى شدته أو خفته. لكن لفظ (شتّان) معناهُ أبلغ ودلالتهُ آكد[12] لأن معناه (الإفتراق الشديد)، هذا مضافاً الى أنهُ يلزم حالة واحدة في المفرد والمثنى والجمع والتذكير والتأنيث.

ويمكن توجيه كلام المصنف من تسميته بذلك (اسم الفعل) هو أن هناك جهتين يمكن ملاحظتهما في هذه الألفاظ: جهة المعنى وجهة اللفظ، فهي أفعال من جهة المعنى وأسماء من جهة اللفظ؛ لأن التنوين والإسناد يلحق بعضها. لكن ذلك لا يمنع من ورود الاعتراض عليه.

أما اذا كان مقصود المصنف جعله قسماً رابعاً للكلمة فالإعتراض يكاد يختفي. وهناك من ذهب إلى هذا الرأي وأسماهُ بـ (الخالفة)[13]، ومعنى ذلك أنه يخلف الفعل في المعنى والعمل والزمن.

وليُعلم أن الكوفيين يعاملون أسماء الأفعال على أنها أفعال؛ لدلالتها على الحدث والزمن[14].

نتائج البحث

بعد هذهِ الرحلة الفاحصة في تعريفات ابن مالك في خلاصتهِ توصّل الباحث الى ما يلي:

1- توصل البحث الى بطلان القول بإسمية أسماء الأفعال.

2- وجد الباحث أن تنوين التنكير راجع الى تنوين التمكين.

3- توصل الباحث إلى أن تنوين المقابلة راجع في حقيقته الى تنوين التمكين.

4- توصل البحث الى ابطال دلالة التنوين الوضعية عدا تنوين العِوَض.

5- ان الباحث ذهبَ الى صحة ما ذهب إليه الكوفيون من التقسيم الثنائي للأفعال.

6- وجد الباحث أنَّ الأولى بتقسيم اسم الجنس إلى جمعي وإفرادي وأحادي كما هو مثبت في البحث.

7- بيّن الباحث المعيار في علامات كل من الإسم والفعل والحرف والفرق بينهما.

هوامش البحث

(1) ينظر: توضيح التوضيح، محمد بن علي الأشموني: 33/1.
(2) ينظر: منهج السالك الى ألفية ابن مالك، الأشموني: 25/1.
(3) ينظر: أوضح المسالك على ألفية ابن مالك، ابن هشام الأنصاري، 34/1، النحو الوافي، عباس حسن: 33/1.
(4) ينظر: حاشية الصبان على شرح الأشموني: 37/1.
(5) ينظر: حاشية الخضري: 42/1.
(6) ينظر: النحو الاستدلالي، علي أبو الحسن: 24.
(7) ينظر: النحو الوافي، عباس حسن: 150/1.
(8) ينظر: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام: 265/4.
(9) ينظر: شرح أساس النحو: 96.
(10) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف، ابن الأنباري: 75.
(11) ينظر: النحو الوافي: 67/1.
(12) ينظر: النحو الوافي: 110/4.

(13) ينظر: اللفظ بين الصرفية والنحوية، الشمسان: 152.
(14) ينظر: همع الهوامع، السيوطي: 104/3.

المصادر والمراجع

القرآن الكريم
1. ابن هشام الأنصاري، أوضح المسالك إلى أُلفية ابن مالك، تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر، بيروت.
2. ابن هشام الأنصاري، شرح قطر الندى وبل الصدى، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، الطبعة الأولى.
3. ابن هشام الأنصاري، مُغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق: عبد اللطيف الخطيب، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، الطبعة الأولى.
4. أبو البركات ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، تحقيق: جودة مبروك محمد، مكتبة الخانجي، القاهرة.
5. أبو المجد محمد رضا الأصفهاني النجفي، وقاية الأذهان، مؤسسة آل البيت لإحياء التراث، قم، الطبعة الأولى.
6. اللفظ بين الصرفية والنحوية، د. أوس إسماعيل الشمسان، الرياض، 2015.
7. النحو الاستدلالي: علي أبو الحسن، ايران، قم، دار زين العابدين، ط1، 2019م.
8. بهاء الدين عبد الله بن عقيل الهمداني، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محي الدين حميد، المكتبة العصرية، بيروت، الطبعة الثانية.
9. توضيح التوضيح (شرح أوضح المسالك الى ألفية ابن مالك لأبن هشام الأنصاري)، محمد بن علي الأشموني، دار الضياء للنشر والتوزيع، الكويت، ط1، 2024م.
10. حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، محمد بن مصطفى الخضري الشافعي، ضبط وتشكيل وتصحيح: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.

11. طه، الآية 120.
12. عباس حسن، النحو الوافي، دار المعارف، القاهرة، الطبعة الثالثة.
13. علي البهبهاني، شرح أساس النحو، انتشارات دار العلم، قم، الطبعة الأولى.
14. محمد بن علي الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، دار احياء الكتب العربية، القاهرة.
15. معاني النحو، د. فاضل السامرائي، مؤسسة التاريخ العربي، بيروت، لبنان، ط1، 1428هـ/2007م.
16. منهج السالك الى ألفية ابن مالك، علي بن محمد الأشموني (ت 900هـ)، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان.